معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية

دراسة حالة مصرف الجمهورية

■ د. مصطفى ساسي افتوحة * ■ ا.عواطف عاشور الضاوي**

■ **ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات التحول لتطبيق مصرف الجمهورية لمنتجات صيغ تمويل مع الشريعة الإسلامية .حيث قام الباحثان بتوزيع صحيفة استبانة متضمنة مجموعة من البنود والتي تتمثل في المعلومات العامة ومعلومات تتعلق بمجموعة من بنود المشاكل والمعوقات الشرعية والقانونية والإدارية لتطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

ومن خلال التحليل لتلك البيانات المجمعة عن طريق الاستبانة والتي وزعت على موظفي المركز الرئيسي للمصرف وفروعه الواقعة غرب طرابلس وكذلك فرع غريان الرئيسي وخاصة موظفي إدارة الصيرفة الإسلامية و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها :

وجود معوقات تحول دون تطبيق مصرف الجمهورية لمنتجات الصيرفة الإسلامية وتتمثل هذه المعوقات في تأهيل العناصر البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تمنع من تقديم وتطبيق المصرف لمنتجات الصيرفة الإسلامية. ومن أهم التوصيات الاهتمام بالعنصر البشري والامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والاهتمام بجميع النواحي القانونية والإدارية والقضائية ذات العلاقة.

* عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان جامعة صبراتة
* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

Study summary:

The study aimed to know the obstacles to transformation of the application of the Bank of the Jamhoria for the products of financing formulas with Islamic law. The researchers distributed a questionnaire sheet containing a set of items which are general information and information related to human obstacles related to compliance with the provisions of Islamic Sharia and legal, administrative and judicial impediments prevent the transformation and provision of Libyan commercial banks to Islamic banking products

. through the analysis of these data collected through the questionnaire, which was distributed to the employees of the bank's main branch and its branches located to the west of Tripoli, as well as the main branch of Gharyan, especially employees of the Islamic Banking Department. The study concluded that the existence of obstacles that prevent Jamahiriya's application of Islamic banking products. These obstacles represent the qualification of human elements, obstacles to compliance with the provisions of Islamic Sharia, and legal, administrative, and judicial obstacles that prevent the bank's presentation and application of Islamic banking products. Among the most important recommendations are attention to the human element, compliance with the provisions of Islamic law, and attention to all relevant legal, administrative and judicial aspects.

■ مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية . وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، وقد عملت هذه المصارف على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها واستثماراتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحققت نجاحاً ملموساً في مجال عملها، من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن الفوائد والربا انطلاقا من قاعدة الغنم بالغرم _ أي لا تكون هناك أرباحاً بدون تحمل خسارة_ وكذلك مقولة إن الأموال لا تلد أموالاً وإنما تستثمر في صيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة... الخ. وتلبية لرغبة قطاع عريض من المستثمرين الذين كان لديهم حرج شديد في التعامل مع المصارف التقليدية، حيث يواجه العديد من أصحاب هذه الأموال في الدول التي لا توجد بها مؤسسات تتعامل بالطريقة الإسلامية صعوبة في إيداع واستثمار أموالهم، مما يضطر البعض إلى اكتناز هذه السيولة. وتصبح بذلك عديمة الفائدة لصاحبها ولا تعمل بأي شكل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية . إن للمصارف الإسلامية دورا مهما في تنمية اقتصاد الدول. من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسة (العقول، 2011) بعنوان المعوقات والتحديات التى تواجه المصارف الاسلامية، حيث نشأت المصارف الإسلامية في سبعينات القرن الماضي، وهي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لمعالجتها. وبينت الدراسة أن أهم هذه المشكلات تقع في مجموعتين: أولهما داخلية وترتبط بالموراد البشرية، وثانيهما معوقات خارجية وترتبط بطبيعة العلاقة مع البنوك المركزية من جهة، والعولمة وتحدياتها في العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى.

2- دراسة الطويل وأبوالقاسم (2013)، بعنوان المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية واقتراح الحلول الممكنة، وتوصلت الدراسة إلى أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية لديهم الرغبة التامة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، إلا إن هناك الكثير من المعوقات التي تواجههم، والتي من أهمها ضعف الخبرة والحاجة إلى الدورات والندوات والتعريف بماهية معايير المحاسبة الإسلامية .

3- دراسة (التواتي، 2012)، بعنوان أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى غير المرابحة، سواء المصارف التي لازالت تقليدية وفتحت نافذة للتمويل الإسلامي، أو الفروع الإسلامية القائمة فعلا. وقد افترضت الدراسة أن الأسباب ترجع

إلى أربعة عوامل أساسية وهي عامل القوانين والتشريعات، وعامل القدرة المالية للمصرف، وعامل توفر الخبرات والكفاءات، وعامل توجهات الإدارة المصرفية، وقد اعتمدت على استبانة لجمع البيانات، وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن عامل التشريعات والقوانين كان أكبر العوامل المؤثرة وفق إجابات عينة الدراسة، وجاء بعده عامل الكفاءات والخبرات، ثم عامل توجهات الإدارة المصرفية، في حين إن عامل القدرة المالية لم يكن مؤثرا في ذلك، حيث اتجهت إجابات العينة أن المصارف لها القدرة المالية على تقديم صيغ التمويل الإسلامية.

4- دراسة (المرطان، 2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي - النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية

تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة، نظرا لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة، تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامى بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ 15 ٪ سنويا، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، ومع التزايد المستمر أيضا في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها.

وبرغم تعدد المداخل التي تبنتها المصارف التقليدية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية، فإن التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه، تعتبر خير مثال على نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي، وهي تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الأخرى. فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد دون الاقتصار على قطاع الشركات الذى كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى

5- دراسة (سليم، 2018)بعنوان متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بصفة عامة لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية، حيث لا توجد في الجامعات الليبية خطط مرحلية وكاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية، وكذلك لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية، أما على مستوى متطلبات التطبيق لهذه المعايير في المصارف فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد في المصارف الليبية موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، إلا إنه يتوافر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

6- دراسة (**الصنع، النائبة**، 2014)بعنوان معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف.

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف **مدى** وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على **مدى** وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، واستخدم الباحثان الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية، وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف هي: مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس. وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية.

ولقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتحديد المعوقات الادارية والمالية والقانونية ومعوقات الادراك للأمور الشرعية وذلك على موظفي الفروع الرئيسية بالمنطقة الغربية لمصرف الجمهورية لما يتمتع به من كبر حجم رأس المال حيث يضم مصرف

الامة سابقا ومصرف الجمهورية الحالي وكذلك زيادة التعامل بصيغ الصيرفة الإسلامية وخاصة صيغة المرابحة.

■ **مشكلة الدراسة:**

كثرت في الآونة الأخيرة الأسئلة حول قدرة المصارف التقليدية الليبية على مواكبة العصر وتقديمها لصيغ تمويل إسلامية-غير المرابحة-، وهل تستطيع هذه المصارف أن تستقطب المدخرات الفائضة عن حاجة الأفراد في المجتمع ؟ وذلك لوجود بعض العوائق والمشاكل التي تواجه عملية التحول لغرض تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

ومن أمثلة هذه المعوقات: معوقات بشرية، ومعوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، لذلك فالدراسة تحاول الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هي معوقات تقديم أو تحول المصارف التجارية الليبية لتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية ؟

■ **أهمية الدراسة:**

لا شك في أهمية التحول من نظام مصرفي يعتمد على الإقراض إلى نظام مصرفي يعتمد على الملكية، خاصة في بلد مسلم- مثل ليبيا- حيث تجد شرائح عريضة من المجتمع حرجا في التعاطي مع نظام مصرفي مبني في الأساس على الفائدة أخذاً وعطاءً. إن دراسة المعوقات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى الصيرفة الإسلامية يعتقد في أهميته في بناء أفضل لنظام صيرفة إسلامية، وبداية قوية وناجحة لعملية التحوّل في ليبيا.

■ **أهداف الدراسة:**

من الأهمية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة معوقات للتحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لصيغ تمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2- اقتراح حلول وتوصيات يُؤمل في مساهمتها في تذليل المعوقات التي تحول دون تحول تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية .

■ **فرضيات الدراسة:**

للمساعدة في الوصول إلى أهداف الدراسة صيغت فرضية الدراسة الرئيسة بالشكل الآتي:

توجد معوقات تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

ولسهولة اختبار صحة هذه الفرضية صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1- توجد معوقات بشرية تحول دون التحول لتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

2- توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

3- توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

■ **مجتمع الدراسة وعينته**

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، غير أن الدراسة ستقتصر فقط على دراسة حالة مصرف الجمهورية للأسباب الآتية:

1- مصرف الجمهورية هو أكبر مصرف تجاري في ليبيا.

2- مصرف الجمهورية هو أول مصرف في ليبيا فتح نوافذ للتحول لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

3- كل المصارف التجارية الليبية تقع تقريبا تحت الظروف نفسها، وبذلك يعتقد الباحثان أن مصرف الجمهورية يعد ممثلاً جيداً للمجتمع.

■ **منهجية الدارسة**

بعد استقراء الأدب فيما يتعلق معوقات **التحول** نحو الصيرفة الإسلامية؛ لبناء الأساس النظري للدراسة الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائج الدراسة وتفسيراتها فيما بعد، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثم الإجابة على سؤالها. هذا المنهج يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة، مع استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح التوصيات ذات العلاقة.

■ **تقسيمات الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى الإطار النظري للدراسة، للوقوف على طبيعة مفاهيم الصيرفة الإسلامية والمعوقات التي تقف حائلا عن تطبيقها في المصارف، والجانب العملي للدراسة والتي جُمعت فيه البيانات بواسطة صفحة الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، وذلك بغية تحليلها وتفسير نتائج التحليل، ومن ثم استخلاص النتائج المستندة للتحليل، وتقديم بعض التوصيات بناء على النتائج المتحصل عليها.

■ **الإطار النظري للدراسة**

● تحديد مفهوم المصرفية الإسلامية واختلافها عن المصرفية التقليدية:

رغم أن المصارف الإسلامية تلعب دوراً مشابهاً إلى حد ما لدور المصارف التقليدية إلا أن هناك اختلافات أساسية بين النموذجين أهمها: مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية (الهيتي، 1998، ص50). ومن حيث المفهوم العام فإن : المصرف الإسلامي (احمد، 1989) هو مؤسسة مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق توجيهات وتعليمات الشريعة الإسلامية ومقاصدها بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وعدالة التوزيع وهو بذلك يكون مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية

وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفي المصارف الإسلامية تختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، ليحل محل كل هذا عمليات التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة، كما أن جزءا كبيرا من أموال المصرف الإسلامي أو الودائع الاستثمارية، يتم استثمارها في تأسيس مشروعات استثمارية تخدم عدة مجالات مختلفة.

- **أهمية المصارف الإسلامية:**

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسسا تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف المتعامل بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والتأجير والسلم)، إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة المصرفية(صوان، 2008).

- **خصائص المصارف الإسلامية:**

من أهم القواعد التي تسير عليها المصارف الإسلامية قاعدة رئيسية هى: أن (النقود رؤوس اموال يتجر بها لا فيها) ويترتب على ذلك تبني الصيرفة الإسلامية للقاعدة الانتاجية لا القاعدة الاقراضية وما تقوم عليه القاعدة الإنتاجية من مشاركة في الربح والخسارة.

وترتبط بالقاعدة السابقة قاعدة أخرى هى: (الغنم بالغرم)، وما يرتبط بها من أحكام تفصيلية أهمها:

ا- مبدأ الميسرة عند الإعسار.

ب- منع غرامة التأخير.

ج-الخسارة على قدر رأس المال.

د-اعتماد مؤشر الربح كبديل شرعي لمؤشر الفائدة الربوية.

وتتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بالعديد من الخصائص أهمها (الزحيلي، 2002):

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- المشاركة في نتائج الاستثمار من ربح أو خسارة بين مقدم الأموال (المستثمر) من جهة ومستخدم الأموال والوسيط المالي (المصرف) من جهة أخرى، بطريقة تعتمد على عرض وطلب الأموال وفي حالة الخسارة يتحمل المستثمر جميع الخسارة المالية ويخسر مستخدم الأموال جهده.
- استبعاد التعامل بالفائدة، وموقف الإسلام هنا واضح وهو (إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء")، وهذه أهم خاصية تميز المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي، وبدونها يصبح هذا المصرف ربويا آخر، وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها حيث قال الله تعالى في سورة البقرة ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا* وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا * فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ * وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ * هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الاية رقم (275).
- لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، مما يترتب عليه ما يلي(الهيتي، 1998):

توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم ومتمثلة في الآتي:

- أن يقع منتج سلعة كانت أم خدمة في دائرة الحلال.
- أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور- نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

■ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.**

- دوافع التطبيق لصيغ الصيرفة الإسلامية:

تتجه العديد من المؤسسات المالية إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الدوافع منها(الهيتي، عبد الرزاق رحيم،(1998):-

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد عن الربا.
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية.
- تنوع المنتجات التي تلبي رغبات العملاء.
- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي بالمصارف الأخرى.
- انخفاض معدل المخاطرة وزيادة الربحية في صيغ التمويل.
- **مصادر التحـول لتطبيق الصيرفة الإسلامية:**

ويقصد بمصادر التحول :الجهات التي تسعى لتحويل المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الجهة قد تكون من داخل المصرف أو من خارجه، وقد تكون جهة عامة حكومية، وقد تكون جهة خاصة ويمكن تصنيفها كالتالي (مصطفى،2006)

1-جهات من داخل المصرف: حيث يتخذ قرار التحول من قبل الجمعية العمومية وصناع القرار داخل المصرف، وذلك إما رغبة منهم في البعد عن المعاملات الربوية، أو بسبب المحافظة على عملاء المصرف الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم، أو بسبب المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام

الشريعة الإسلامية.

2-جهات خارجية (الجهات الرسمية المسؤولة ورغبة المجتمع للتحول)

أولا- اتخاذ قرار التحول من قبل القائمين على المصرف التقليدي وذلك إما بدافع التوبة إلى الله، والتخلص من الأعمال والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولاسيما الربا. والتحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية، وذلك لزيادة تنوع الاستثمار والدخول في مجالات التنمية بشكل عام.

ثانيا- أن يكون مصدر تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعليمات من المصرف المركزي.

ثالثا: أن يصدر قرار التحول من جهة عامة متمثلة في السلطة القانونية (الدولة)، حيث تتخذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي التوقف عن التعامل بالربا وغيره، مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية، والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (البعلي، ص 19).

- **أشكال التحول لغرض التطبيق لصيغ الصيرفة الإسلامية**

ويقصد بأشكال أو بأسلوب التحول الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة .1992)، وفيما يلي أهم أساليب التحول:

- **التحول الكلي:**

إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **التحول الجزئي:**

ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق

أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكّون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.(الربيعة، مرجع سابق، ص542).

***متطلبات تحول المصارف التقليدية لتطبيق الصيرفة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.**

إن تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية يحتاج إلى بعض المتطلبات للموافقة على التحول، والتي من أهمها:

- **أولا: المتطلبات القانونية**

المتطلبات القانونية للتحول تعني مجموعة من الإجراءات يقوم بها المصرف لكي تتم عملية التحول، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

1- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي، والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق لشروط أحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة، المرجع السابق،، ص358-359)

2 - الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.

3 - تهيئة العميل لعملية التحول من خلال حملة إعلامية تقوم على تعديل عقد التأسيس الذي يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد الأمور التي يجب أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد المصرف المركزي.

4 - تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والآثار

القانونية المترتبة عليه.

- **ثانيا: المتطلبات الشرعية**

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب من المصرف التقليدي القيام بتعديل كافة أعماله وأنشطته للعمل وفق أحكام الشريعة، وهذا التعديل لا يمكن أن يتم بشكل كامل وسريع لأن أغلب أعمال المصرف التقليدي وأنشطته قائمة أساسا على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، كالتعامل بالربا وغيره، لاسيما وأن هناك العديد من الأحكام الشرعية المترتبة على تعديل أعمال وأنشطة المصرف لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا وفق هذه المتطلبات ومنها: التوبة عن التعامل بالربا ورد الحقوق إلى أصحابها وتعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية وكذلك تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول واستبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة ،مرجع سابق،ص90):

- **ثالثا: المتطلبات الإدارية**

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يحتاج إلى تنظيم إداري فاعل، وذلك لإنجاح عملية التحول، إضافة إلى تنظيم وتنسيق المهام، واستغلال الموارد أفضل استغلال، لذلك على المصرف القيام بالعديد من الإجراءات والمتطلبات عند اتخاذه لقرار التحول ما يلي: (الربيعة، المرجع السابق، ص387-397)

1. التهيئة المبدئية: وهي عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف.
2. تخطيط الموارد البشرية: أي الاهتمام بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد.
3. إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف.
4. التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين

- **رابعا / متطلبات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية.**

أي ابتكار أدوات مصرفية إسلامية تضاهي الأدوات التقليدية، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل(مصطفى، مرجع سابق).:-

- ايجاد مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها.
- عدم إقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة.
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية.

■ متطلبات عامة

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحول، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1. القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة.
2. تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول، وتعبر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
3. تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول، بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية.
4. إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول،بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة، بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

5. تصميم النماذج والعقود والدفاتر والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواءً باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض. (أبو غدة،2002).

● **عقبات عامة تواجه التحول:**

تواجه المصارف التقليدية عند تنفيذ التحول العديد من المشكلات والعقبات وفي أكثر من جانب، كالجانب التسويقي والإعلامي، والتي تعوق طريق تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

■ **الدراسة الميدانية**

● **أولا - أداة جمع البيانات**

إن طبيعة موضوع الدراسة تستلزم نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهى الاستبانة، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحثين للأداة التي تستخدم لذلك، مع الحرص على صياغة الأسئلة بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا دراسة الموضوع واختبار الفرضيات المعدة وبالتالي تحقق الأهداف وحل المشكلة.

1- **تصميم استمارة الاستبانة:**

تم تصميم استمارة الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وتسلسل الأفكار لسهولة الإجابة عليها.

2- **اختبارات الصدق**

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

1- **صدق المحتوى (أو صدق المضمون)** Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبانة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ،كما تغطي

جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية.

2- **الصدق الظاهري** :Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين، وبعد أن تم جمع أرآء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق. بعد عملية التعديل قام الباحثان بتوزيع عدد 50 استمارة استبانة على المدرآء الذين تم اختيارهم من مصرف الجمهورية. وبعد فترة تم الحصول على عدد 38 استمارة استبانة صالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة الاستمارات المسترجعة ٪
50	38	٪ 76

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة الاستمارات المسترجعة القابلة للتحليل ٪ 76.00 من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة كبيرة تشجع على الاستمرار في التحليل.

3- **اختبار الثبات والصدق**:Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار « أداة الدراسة » قام الباحثان بحساب درجة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha، وللتأكد من صدق الاستمارة قام الباحثان بإيجاد معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المعوقات البشرية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	10	0.811	0.901
2	معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	10	0.716	0.846
3	المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	19	0.947	0.973
4	المعوقات التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	39	0.953	0.976

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ (a) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبانة جميع العبارات معا تتراوح بين (0. 716 إلى 0.953)، وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.846 إلى 0.976)، وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح، هذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانيا:- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما في الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على **ارتفاع درجة الموافقة**، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على **انخفاض درجة الموافقة**، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن **درجة الموافقة متوسطة**، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أ- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

العمر	العدد	النسبة ٪
مدير عام المصرف	5	13.2
مدير الإدارة المالية	13	34.2
مدير إدارة التمويل والاستثمار	11	28.9
مدير الفرع	8	21.1
مدير إدارة المراجعة الداخلية	1	2.6
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي ممن وظيفتهم مدير الإدارة المالية ويمثلون نسبة (34.2 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، تم يليهم ممن وظيفتهم مدير إدارة التمويل والاستثمار، ويمثلون نسبة (28.9 ٪) من

جميع مفردات **عينة الدراسة**، ثم يليهم ممن وظيفتهم مدير الفرع، ويمثلون نسبة (21.1 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، ثم يليهم ممن وظيفتهم مدير عام المصرف ويمثلون نسبة (13.2 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي ممن وظيفتهم مدير إدارة المراجعة الداخلية، ويمثلون نسبة (2.6 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في المسميات الوظيفية لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها والتي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دكتوراه	1	2.6
ماجستير	10	26.3
بكالوريوس	12	31.6
ليسانس	2	5.3
دبلوم عالي	9	23.7
دبلوم متوسط	2	5.3
أخرى	2	5.3
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن **درجاتهم العلمية** بكالوريوس ويمثلون نسبة (31.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ،ثم يليهم ممن **درجاتهم العلمية** ماجستير ويمثلون نسبة (26.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم دبلوم عالي ويمثلون نسبة (23.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن **درجاتهم العلمية** درجات علمية أخرى . وبصورة عامة نلاحظ أن هناك ارتفاعا في

مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها والتي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من خمس سنوات	2	5.3
من5 سنوات إلى أقل من10 سنوات	9	23.7
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	31.6
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	5	13.2
من 20 سنة فأكثر	10	26.3
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ويمثلون نسبة (31.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم تليهم ممن سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (26.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (13.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات ويمثلون نسبة (5.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاع في سنوات الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ب- اختبار فرضيات الدراسة الفرعية

أولا: الفرضية الفرعية الأولى: المعوقات البشرية

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية تم

استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية الفرعية الأولى:**

«لا توجد معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

- **الفرضية البديلة الفرعية الأولى:**

«توجد معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

ومن خلال التحليل الاحصائي نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

وإن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة " عدم اقتناع الإدارة العليا في المصارف التقليدية برسالة الصيرفة الإسلامية».

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود

معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.5500	.66769	5.078	37	.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.078) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.55) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج من التحليل الاحصائي، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:** "لا توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

- **الفرضية البديلة الفرعية الثانية:** "توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية".

متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

ومن خلال التحليل الاحصائي نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات. ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

وإن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية " عدم إلغاء كافة القوانين التي تعيق وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية».

من خلال التحليل الإحصائي نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، ونقبل الفرضية البديلة لها، حيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	3.4158	.56879	4.506	37	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.506) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.4158)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية**

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: المعوقات القانونية والإدارية والقضائية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

- **الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة:** "لا توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية

تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

- **الفرضية البديلة الفرعية الرابعة:** «توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية»،

ومتوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

من خلال التحليل الإحصائي نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات. لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الخارجية المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلاميه تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية، التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (9) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.7022	.71354	6.067	37	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.067) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7022) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

ج- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث صيغت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.5897	.62365	5.829	37	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.829) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5897)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات تحيل دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي: المعوقات البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: النتائج والتوصيات:

1- النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها:-

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير مسمى الوظيفة عند (مدير الإدارة المالية) حيث شكل نسبة (34.2 ٪).
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الدرجة العلمية عند (البكالوريوس)، ويمثلون نسبة (31.6 ٪)
3. أعلى نسبة لمتغير سنوات الخبرة عند الفئة (ونسبته (٪).
4. أعلى نسبة لمتغير عدد سنوات العمل عند الفئة (من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، بنسبة (31.6 ٪).

5. وجود معوقات تحول دون تطبيق المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:- المعوقات البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية،والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية. هذا يتفق مع معظم نتائج الدراسات السابقة وخاصة التي أشارت إلى مشاكل ومعوقات التحول لغرض تطبيق صيغ منتجات التمويل الإسلامي

- **التوصيات:**

في ضوء النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارات الاستبانة يوصي الباحثان بما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري من حيث:

1. الاهتمام بالأطر البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية.
2. الاهتمام بالخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
3. توفير العناصر البشرية المؤهلة والمتخصصة للعمل بالمصرف الإسلامي بشكل خاص.
4. وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف التقليدي في مجال الصيرفة الإسلامية.
5. معرفة المنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف ودرجة الاستفادة من هذه المنتجات.
6. اهتمام المؤسسات التعليمية بدعم السوق المصرفي الإسلامي بالأفراد المؤهلين لتشغيل وإدارة المصرف.
7. العمل على إيجاد ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية.

- الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية من حيث:

1. الاهتمام بالأدلة الشرعية والتنظيمية لعملية تطبيق الصيرفة الإسلامية
2. استبعاد التشريعات القانونية الموجودة التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية
3. العمل على إصدار أحكام شرعية بصورة جدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من الجهات المختصة
4. الاهتمام بتسوية العمليات السابقة نهائيا، والتي تمت بإجراءات الصيرفة التقليدية وتسوية حساباتها
5. العناية بنظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على المعاملات الإسلامية
6. التركيز على نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف، والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
7. العمل على ايجاد هيئة رقابية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف، مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.
8. الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.

- الاهتمام بجميع النواحي القانونية والإدارية والقضائية من حيث:

1. العمل على إيجاد خطة شاملة ومناسبة تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. الاهتمام بالمنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من منظومة التشريعات الاقتصادية، والمنظومة الفنية والمالية والمحاسبية.
3. العمل على إيجاد التشريعات والقوانين الملائمة تطبيق الصيرفة الإسلامية في كافة الدول الإسلامية.
4. العمل على التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

5. ضرورة الاهتمام في تحقيق الأمن ألمعلوماتي للتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.

6. العمل على تخصيص الاهتمام بالقدر الكافي بالدراسة عن فرص الاستثمار وتقييمها من منظور إسلامي

7. تقوية الشبكة المصرفية (المنظومة) في متابعة سير توفير السيولة على مستوى المصرف الرئيسي وفروعه.

8. الاختيار الأفضل للمؤهل والخبرة في تحقيق الإدارة وتسيير عملها بالشكل الصحيح.

9. توفير معايير واضحة لتقييم الأدآء من منظور إسلامي يتم تطبيقها بكل دقة، مع الاستعانة بجهات تقوم بتطبيق معايير منسجمة للصيرفة الإسلامية.

■ **المراجع:**

1- القرآن الكريم.

2- أبو غدة، عبد الستار، «الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية»، بحث منشور في . حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002.

3- أبو غدة، عبد الستار، «تحول البنك إلى مصرف إسلامي»، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 2002.

4- بشير .محمد بشير 2001 المصارف الإسلامية جامعة البتراء موقع الفاسي في الشبكة المعلوماتية.

5- البعلي، عبدالحميد، «نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني»، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة . موقع اللجنة(بدون تاريخ).www.sharea.gov.kw، الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت،

6- التواتي، أحمد (2012) أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثالث، الأكاديمية الليبية، جنزور.

7- حربي محمود، سعيد جمعة (2010)، ادارة المصارف الإسلامية دار الأوائل، الأردن.

8- حسان، حسين حامد، "خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي- تجربة مصرف الشارقة الوطني- "، بحث مقدم لمؤتمر دور .158/ المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002 .

9- حمود، سامي، "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، مطبعة الشرق، عمان، الطبعة الثانية، 1982.

10- الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الاولى، 1992.

11- الزحيلي، وهبة(2002)، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق.

12- سراج وآخرون (1989)، النظام المصرفي الإسلامي .دار الثقافة القاهرة.

13- سليم، عصام محمد سليم، متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، خريف 2017 – 2018.

14- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى- معهد الإحصاء - 1995 .

15- الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة . المكرمة، 2005.

16- الصنع، محمد سالم والنائبة، عادل عبد السلام، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية العدد 28، زليتن 2014.

17- صوان، محمود2008، أساسيات العمل المصرفي دار الأوائل للنشر والتوزيع عمان.

18- الطويل، مختار الهادي وأبوالقاسم، عبدالفتاح على (2014). المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد السادس.

19- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي– الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق – عمان - الطبعة الأولى1997.

20- عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل ،"إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية"، دار وائل، الطبعة الأولى، 2006.

21- العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007 موقع الشبكة:WWW Cute PDF.com.

22- العقول، محمد علي، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول 5-6 شهر يونيو 2011، بعنوان :صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي، منشورات جامعة آل البيت، 1432هـ-2011م.

23- كامل، صالح، "محاضرات في الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية"، منار للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2003 .

24- محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان- (2005)

25- المرطان، سعيد بن سعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :دراسة. النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، الرئيس التنفيذي – مصرف البحرين الشامل(بدون تاريخ).

26- المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية -تجربة البنك الأهلي التجاري-"، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2005.

27- المسفر، "ملامح شروط مصرف الكويت المركزي لتحول المصارف التقليدية إلى إسلامية"، مقال مجلة للمستثمرين، العدد رقم 21 الكويت

28- المسفر، طارق خالد، "ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية إلى إسلامية"، مقال منشور في مجلة .www.mosgcc.com : المستثمرون، العدد رقم 21، الموقع الإلكتروني للمجلة\

29- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد . تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية- دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، سنة2006م.

30- مصطفى، إبراهيم محمد.2006، «تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية»، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، النشرة المصرفية العربية»، بيروت، الربع الأول، 2006 .

31- الهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار اسامة للنشر2005.

32- يسرى، أحمد عبد الرحمن، «البنوك التقليدية والتحول إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية»، بحث مقدم لندوة البركة السادسة عشر للاقتصاد الإسلامي، 1999- 2000، بيروت،، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 229

33 - يسرى، أحمد عبد الرحمن، «قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل»، 2001.